



UNITED NATIONS

الاسكوا  
ESCWA



الهيئة التونسية للاستثمار  
TUNISIA INVESTMENT AUTHORITY

مداخلة السيدة منية براهيم

رئيسة قسم السياسات والإصلاحات بالهيئة التونسية للاستثمار  
حول سياسات الإستثمار بين تحديات الحوكمة الاقتصادية

ومقاربات منظومة التخطيط الوطنية



اجتماع فريق الخبراء حول تنفيذ جدول الاعمال 2030 :الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية، تونس 9 و10 ماي 2018



1. تقديم
2. المنظومة الوطنية للتخطيط التنموي والإستشراف الاستراتيجي
3. خيارات الحوكمة الاقتصادية بعد ثورة 2011
4. اطار الاقتصاد الكلي ودفع حركة الاستثمار
5. السياسات حول تحسين مناخ الاعمال
6. دور الهيئة التونسية للاستثمار في حوكمة الاستثمار
7. الخلاصة

اجتماع فريق الخبراء حول تنفيذ جدول الاعمال 2030 :الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية، تونس 9 و10 ماي 2018

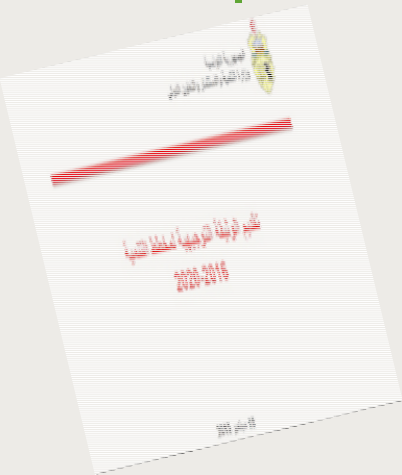
## اعتمدت تونس منذ الستينات منظومة التخطيط التنموي

وكان ذلك قبل اعتماد سياسة الانفتاح مع السبعينات ومع اعتماد هذه السياسات لم تتخلى تونس عن منظومة التخطيط الوطنية ومكتسباتها وذلك من خلال اعتماد خطة خماسية التي يتم تنفيذها من خلال الميزانيات السنوية كما يمثل الميزان الاقتصادي الوثيقة المرجعية السنوية لاعداد الميزانيات القطاعية ولتنفيذ السياسات المرتبطة بها كما نجد بالمخطط الى جانب وثيقته حول الخطط القطاعية وثيقة أخرى تهدف لتنفيذ المخطط على المستوى الجهوي

## وشهدت هذه المنظومة عدة محاولات لتطويرها من ذلك

اعتماد الوثيقة التوجيهية للمخطط بالنسبة لل عشرية 2001 و 2011 باعتبارها وثيقة لتوجيه التخطيط التنموي لخماسيتين متتاليتين وقد تم التخلي عن هذا المنهج بعد الثورة و اعتماد وثيقة توجيهية للمخطط للخماسية 2016 و 2020 وهي تتطابق مع المخطط الاقتصادي والاجتماعي وبذلك فقدت منظومة التخطيط احدى ادواتها التوجيهية والتي تغطي عشرية كاملة

اعتماد المخطط المتحرك والذي ينبنى على مراجعات نصف مرحلية دقيقة للتقدم المحرز في انجاز المخطط تفضي لتعديل الأهداف التي رسمت له وفق المستجدات والاولويات الوطنية التي يتم تحديدها على ضوء هذه المستجدات واعتماد خطة جديدة وقد تم كذلك التخلي عن هذه التجربة بعد ثورة 2011



اجتماع فريق الخبراء حول تنفيذ جدول الاعمال 2030 :الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية، تونس 9 و 10 ماي 2018

## لقد شهدت منظومة التخطيط التنموي على الصعيد الوطني انتكاسة حقيقية منذ ذلك التاريخ

○ حيث تم الغاء المخطط الثاني عشر الذي كانت السلطات العمومية بصدد استكمال مراحلها الأخيرة و تم لاحقا اعتماد الاستراتيجية الوطنية 2012-2016 بغية تقديمها في اطار ما يعرف بشراكة دوفيل الا انه لم يتم اتباع مناهج التخطيط لاعتمادها ومتابعة تنفيذها واضطرت الازمات المتواترة التي مرت بها البلاد الحكومات التونسية المتعاقبة للتخلي عن الاهداف والاولويات للتصدي للمشاكل الظرفية وللزامات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تونس منذ ذلك التاريخ من خلال البرامج الحكومية المحدودة زمنيا

○ وقبيل 2016 عملت وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي على اعداد وثيقة توجيهية خماسية للمخطط الذي تم اعداده في وثيقتيه القطاعية والجهوية والاجمالية الا انه لم يصادق على قانونه مجلس نواب الشعب الا سنة 2017 وقد تم اجراء المراجعة النصف مرحلية للمخطط و أكد الخبراء عدم واقعية عدة خيارات وهو مسالة تدعو اليوم الى أهمية قراءة نقدية في منظومة التخطيط الوطنية ومراجعتها جذريا

○ وتجدر الملاحظة ان تونس لم تعتمد وثيقة مرجعية متكاملة حول تنفيذ جدول عمل 2030 من خلال الخطط الوطنية على غرار عدة بلدان بالمنطقة العربية ولعل ابرزها السعودية وقطر والمغرب ومصر واكتفى معهد الدراسات الاستراتيجية باعداد وثيقة تونس 2025 التي تعتبر اليوم المرجع الوحيد للإستشراف الاستراتيجي على المستوى متوسط المدى



اجتماع فريق الخبراء حول تنفيذ جدول الاعمال 2030 :الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية، تونس 9 و10 ماي 2018

## البرنامج الاقتصادي والاجتماعي في افق 2020 : ابرز ملامح التشخيص

تراجع معدل النمو إلى 1.3 % خلال الستة سنوات الأخيرة وتراجع نسبة الاستثمار بحوالي 5 نقاط وتراجع نسبة الادخار بحوالي 10 نقاط خلال نفس الفترة

ركود اقتصادي لمدة سنتين متتاليتين 2015 و 2016

تراجع معدل نسق المبادلات التجارية وارتفاع العجز الجاري وتراجع مكانة تونس كبلد جاذب للاستثمارات الخارجية

ارتفاع نسبة البطالة إلى 15.5 % ليفوق عدد العاطلين 632 الف منهم 262 الف من اصحاب الشهادات العليا

تراجع ترتيب تونس في المؤشرات الدولية لمناخ الأعمال والترقيم السيادي

تذبذب أسعار النفط في السوق العالمية واستعادة المنحى التصاعدي لسعر برميل النفط

انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية خاصة بداية من شهر جوان 2016

ارتفاع نسبة المديونية العمومية من 40 % سنة 2010 إلى 62 % سنة 2016

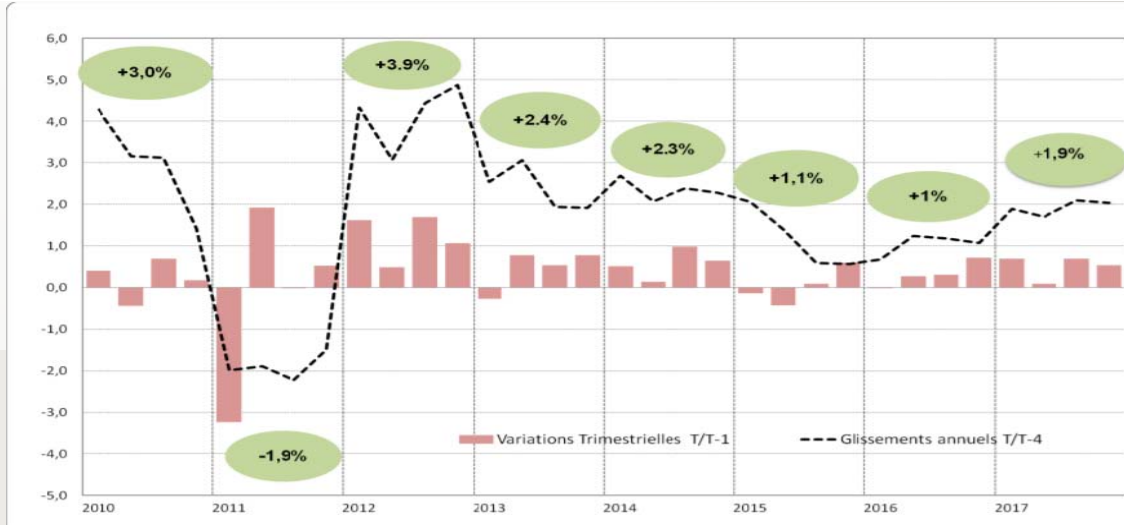
صعوبات مالية تعترض العديد من المؤسسات العمومية وخاصة منها الراجعة لقطاعات النقل والطاقة والصحة.

ارتفاع عجز الصناديق الاجتماعية في غياب التوافق حول سبل الاصلاح

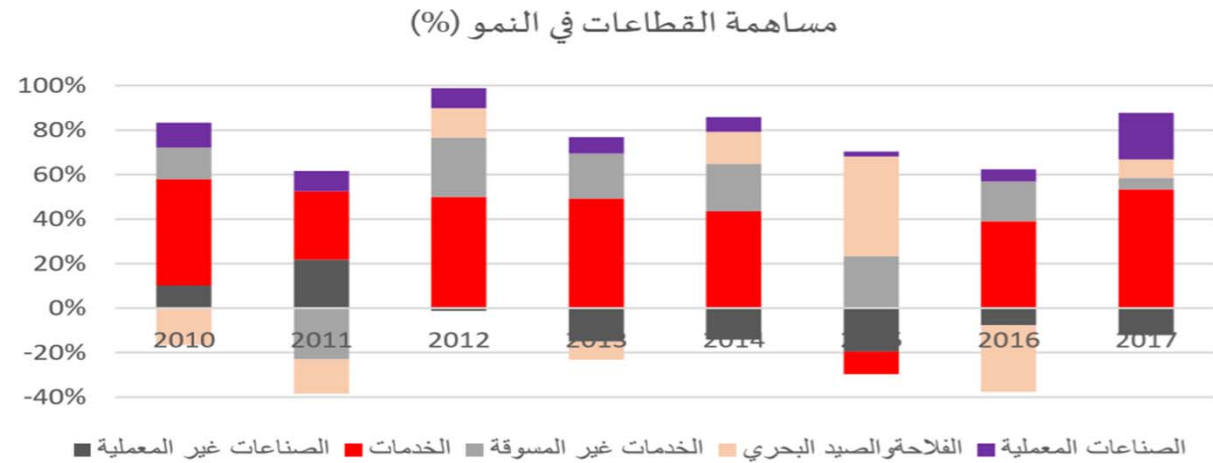


اجتماع فريق الخبراء حول تنفيذ جدول الاعمال 2030 : الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية، تونس 9 و 10 ماي 2018

تعزز النشاط الاقتصادي 2017 حيث سجل الناتج المحلي  
تطورا ب 1.9 مقابل 1 % سنة 2016

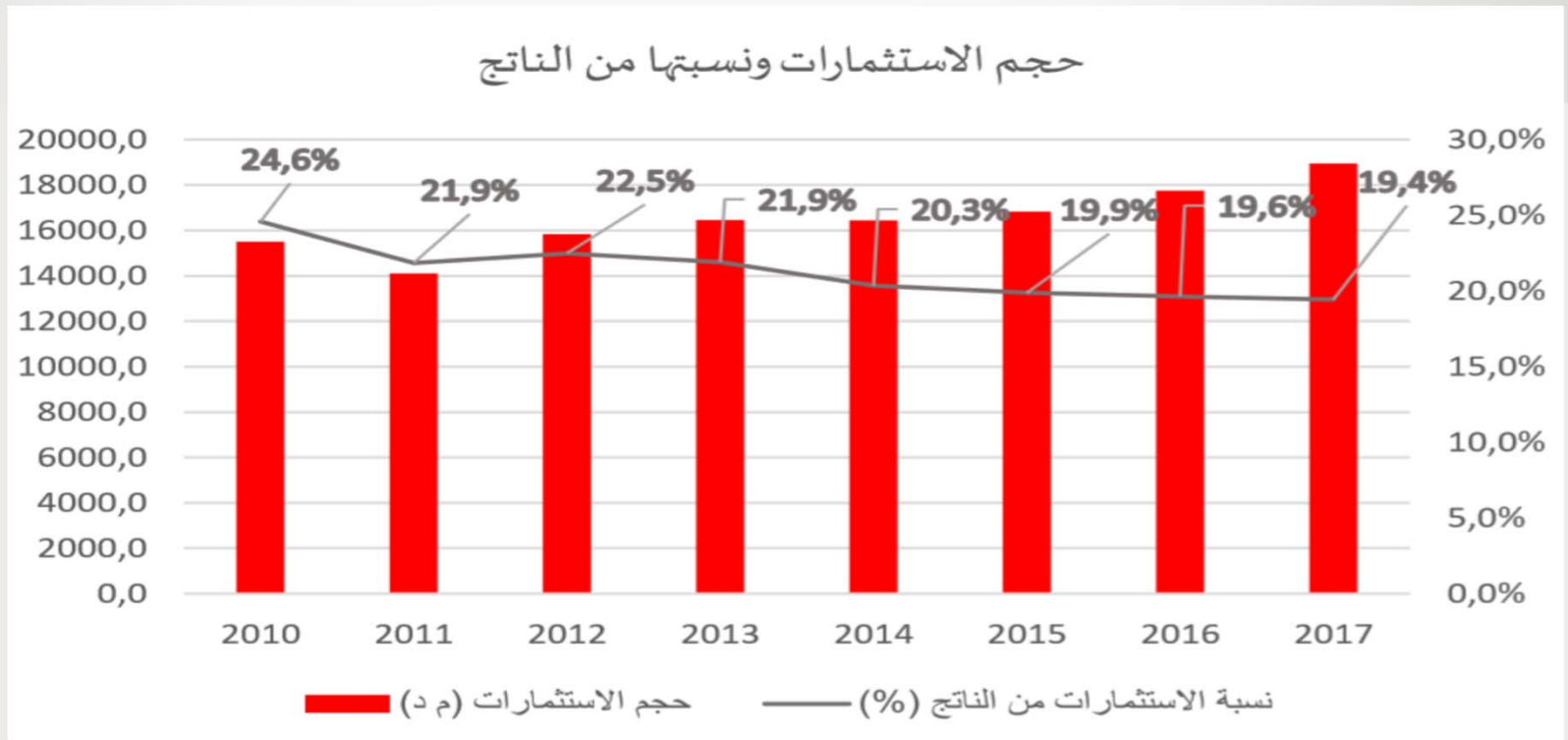


بعض المؤشرات الايجابية حول تنويع قاعدة الاقتصاد  
الوطني من حيث تطور ملحوظ للصناعات المعملية من حيث  
اسهامها في الناتج الداخلي الخام سنة 2017 الى جانب  
نسبة اكبر لقطاع الخدمات في معدلات النمو السنوية



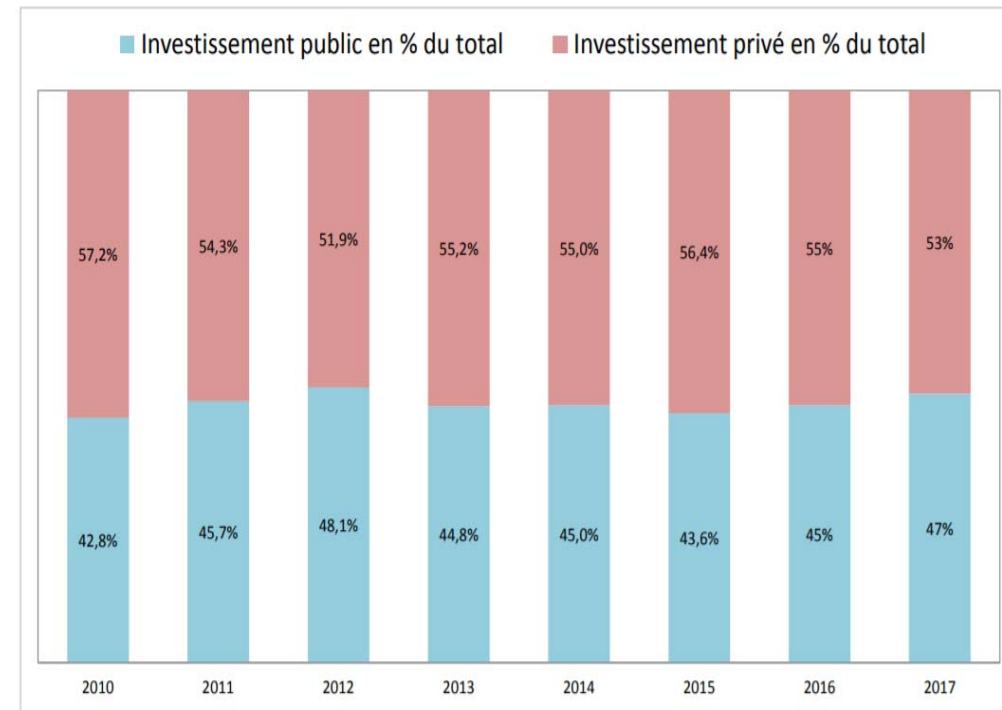
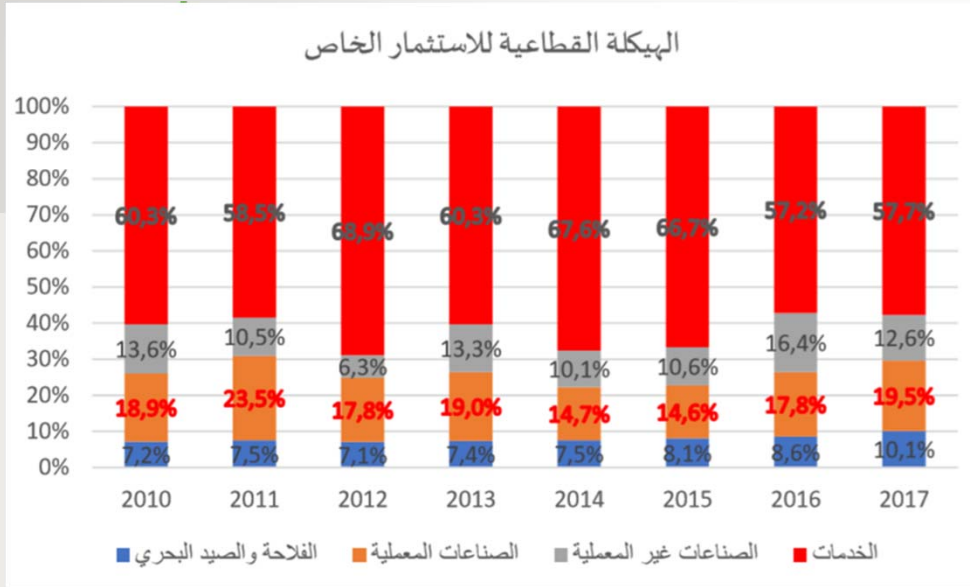
اجتماع فريق الخبراء حول تنفيذ جدول الاعمال 2030 : الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية، تونس 9 و 10 ماي 2018

وهذا على الرغم من التراجع المطرد لنسبة الاستثمارات من الناتج الداخلي الخام منذ سنة 2010 وفق ما يبينه الرسم البياني. الى حدود تراجع نسبة الاستثمار من الناتج سنة 2010 من 24.6% الى حوالي 19% سنة 2017 اوهي نسبة منخفضة نسبيا مقارنة بالبلدان المنافسة على غرار المغرب وتركيا والتي سجلت نسبة 30% من الناتج قاربت وهو ما يبين ضعف مساهمة الاستثمار في خلق القيمة المضافة مقارنة بالاستهلاك.



اجتماع فريق الخبراء حول تنفيذ جدول الاعمال 2030: الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية، تونس 9 و10 ماي 2018

وينعكس ذلك سلبا على نسبة توزيع نسبة الاستثمار الخاص  
بالنسبة للاستثمار الإجمالي مقارنة بنسبة الاستثمار العمومي  
من الاستثمار الإجمالي

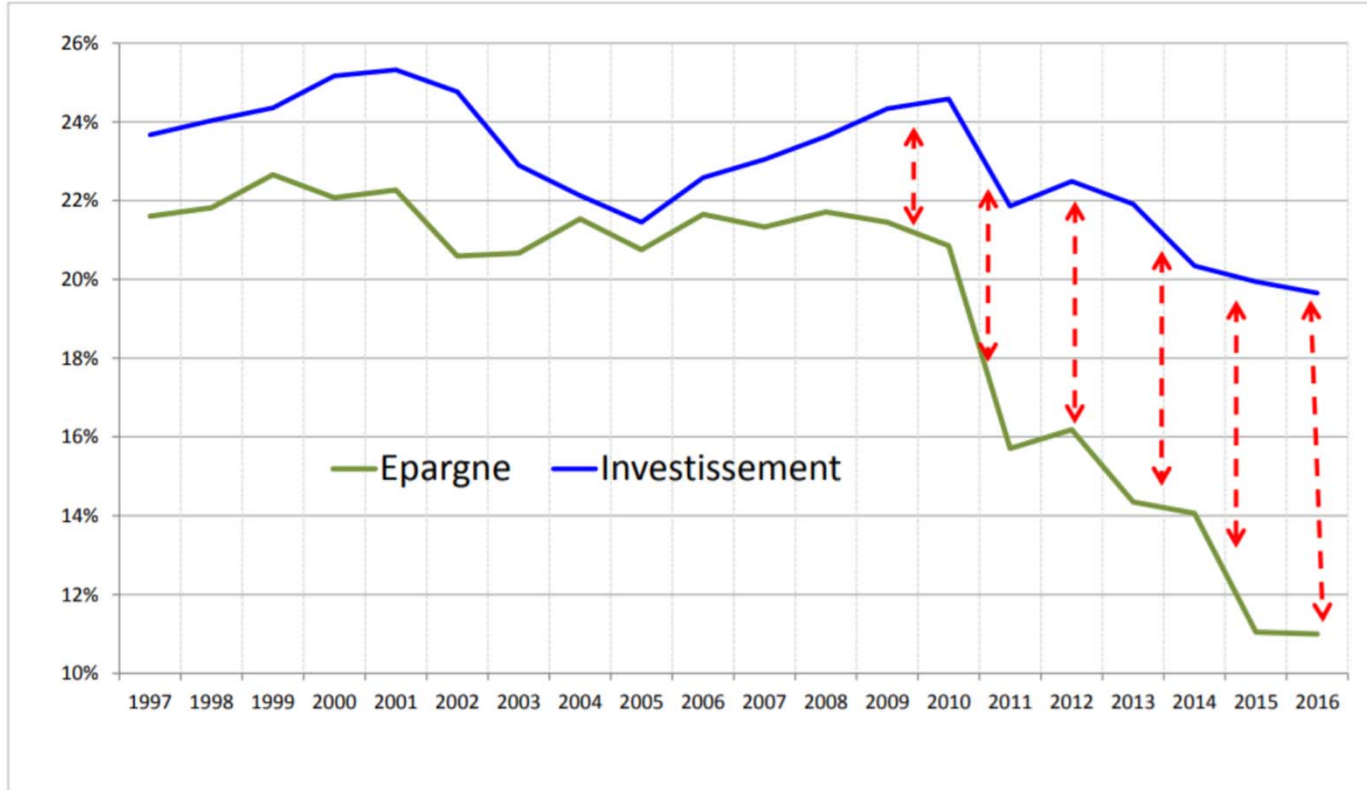


تشير المعطيات القطاعية حول الاستثمار الخاص الى تطور حصة الاستثمارات في قطاع  
الصناعات المعملية من جملة الاستثمار الخاص مقارنة بقطاع الخدمات ومقارنة بالسنوات  
الفارطة وهو ما يعكس بروز ديناميكية استثمارية في الأنشطة المجددة التي تمكن من خلق  
القيمة المضافة لكن تبقى محدودة نسبيا في مجال توفير مواطن الشغل.

اجتماع فريق الخبراء حول تنفيذ جدول الاعمال 2030 : الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية، تونس 9 و 10 ماي 2018

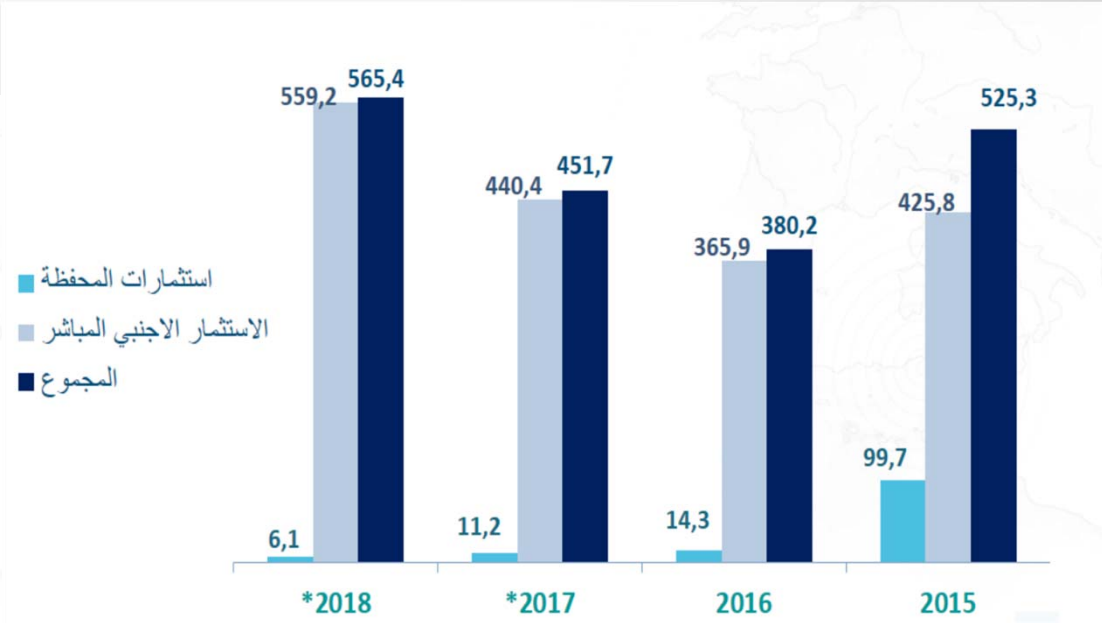


نلاحظ كذلك الفجوة التمويلية من خلال الفارق بين الادخار والاستثمار

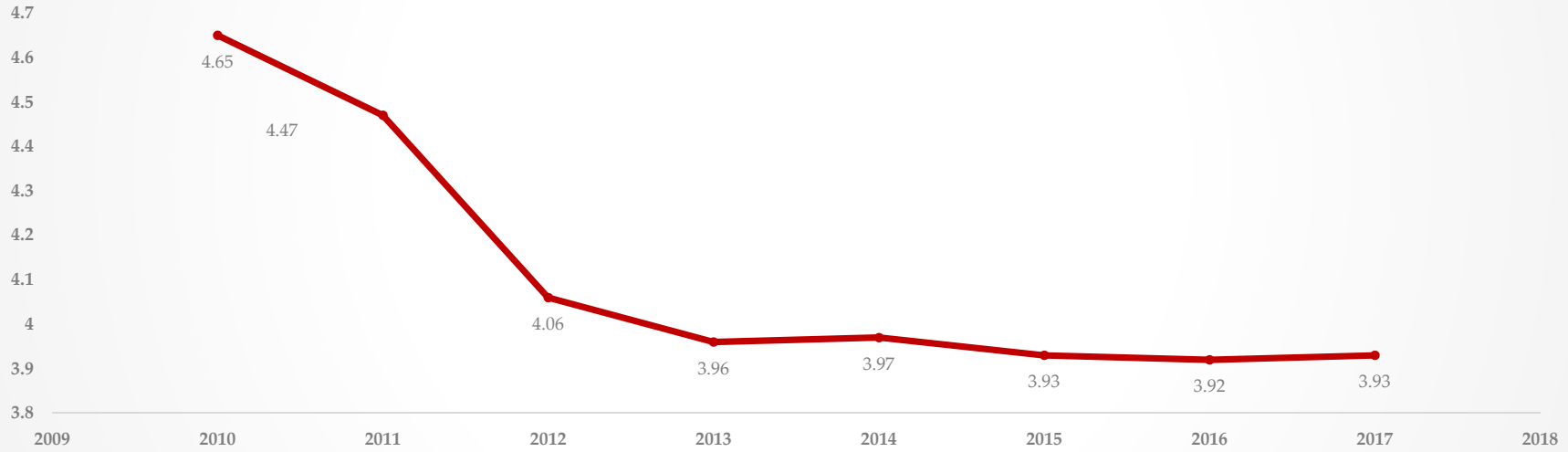


اجتماع فريق الخبراء حول تنفيذ جدول الاعمال 2030 : الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية، تونس 9 و10 ماي 2018

اما بالنسبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول القطاعات خلال الثلاثي الأول (وحدة مليون دينار ) الأهم هو المستوى المسجل في الثلاثية الأولى لسنة 2018 والذي يعادل المستوى المسجل 2010



## تونس في مؤشر التنافسية العالمي 2010 - 2017



سجلت تونس اعلى المعدلات على المؤشر العالمي للتنافسية خلال العشرية الماضية سنة 2010 بما قدره 4.64 احتلت تونس المرتبة 32 من جملة 131 بلد سنة 2010 قبل ان تتراجع سنة 2017 الي المرتبة 95 من مجموع 137 على المؤشر

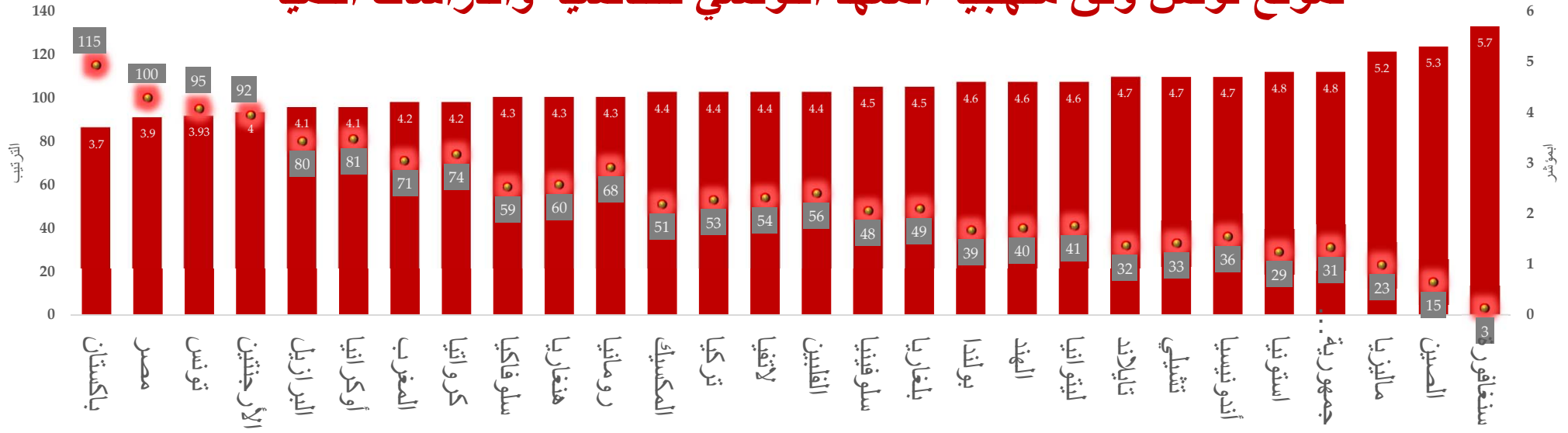
وتراجع هذا المؤشر منذ 2011 أي اثر ما شهدته البلاد من تحولات سياسية وتؤكد هذا المنحى نحو التراجع في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي ما فتئت تسهم تداعياتها في الإنكماش الاقتصادي وتعطل محركات النمو وخاصة ما يرتبط بالإنتاج مما يعيق تراكم مصادر الثروة والرفع من الإنتاجية.

وبالرجوع إلى المؤشر، نلاحظ تقلص معدلات التنافسية دون أربعة نقاط لتستقر سنة 2015 وسنة 2017 في مستوى 3.93 مع تراجع طفيف سنة 2016 حيث لم يتجاوز هذا المعدل 3.92.

اجتماع فريق الخبراء حول تنفيذ جدول الاعمال 2030 : الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية، تونس 9 و 10 ماي 2018



## تموقع تونس وفق منهجية المعهد التونسي للتنافسية والدراسات الكمية



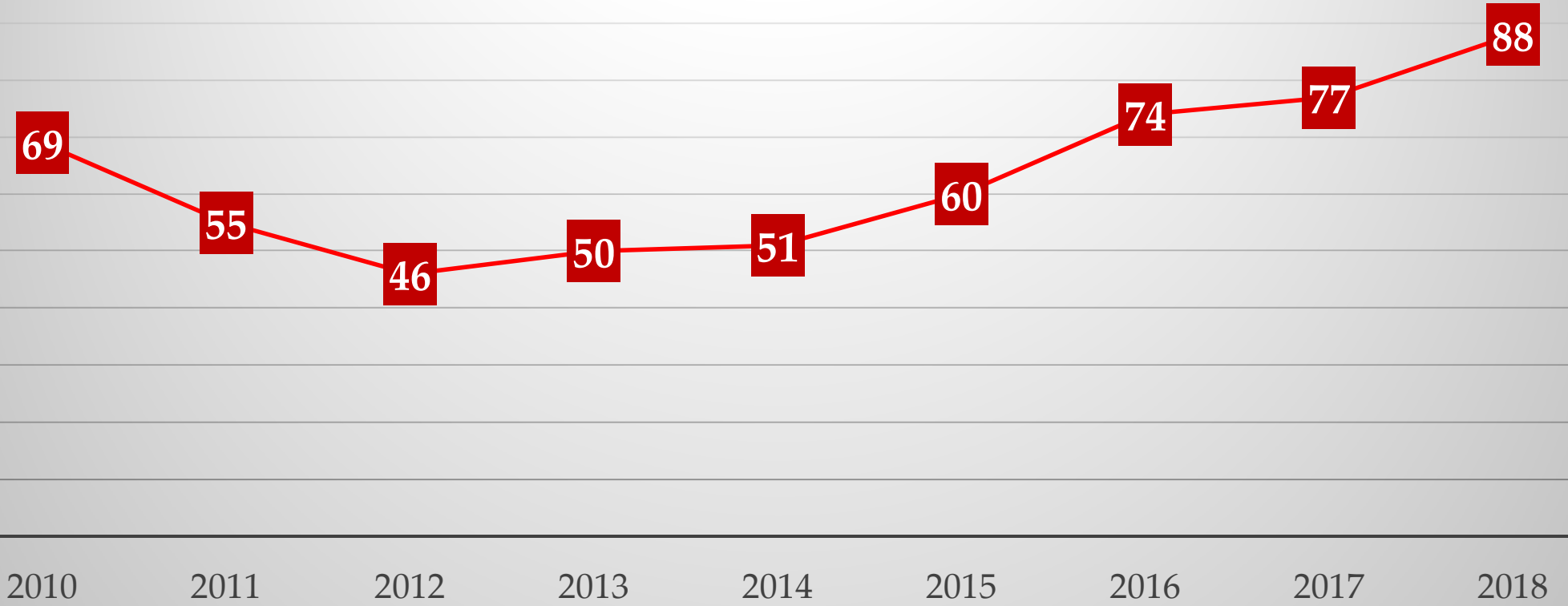
سجلت تونس اعلى المعدلات على المؤشر العالمي للتنافسية خلال العشرية الماضية سنة 2010 بما قدره 4.64 إحتلت تونس المرتبة 32 من جملة 131 بلد سنة 2010 قبل ان تتراجع سنة 2017 الي المرتبة 95 من مجموع 137 على المؤشر

وتراجع هذا المؤشر منذ 2011 أي اثر ما شهدته البلاد من تحولات سياسية وتؤكد هذا المنحى نحو التراجع في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي ما فتئت تسهم تداعياتها في الإنكماش الاقتصادي وتعطل محركات النمو وخاصة ما يرتبط بالإنتاج مما يعيق تراكم مصادر الثروة والرفع من الإنتاجية.

وبالرجوع إلى المؤشر، نلاحظ تقلص معدلات التنافسية دون أربعة نقاط لتستقر سنة 2015 وسنة 2017 في مستوى 3.93 مع تراجع طفيف سنة 2016 حيث لم يتجاوز هذا المعدل 3.92.

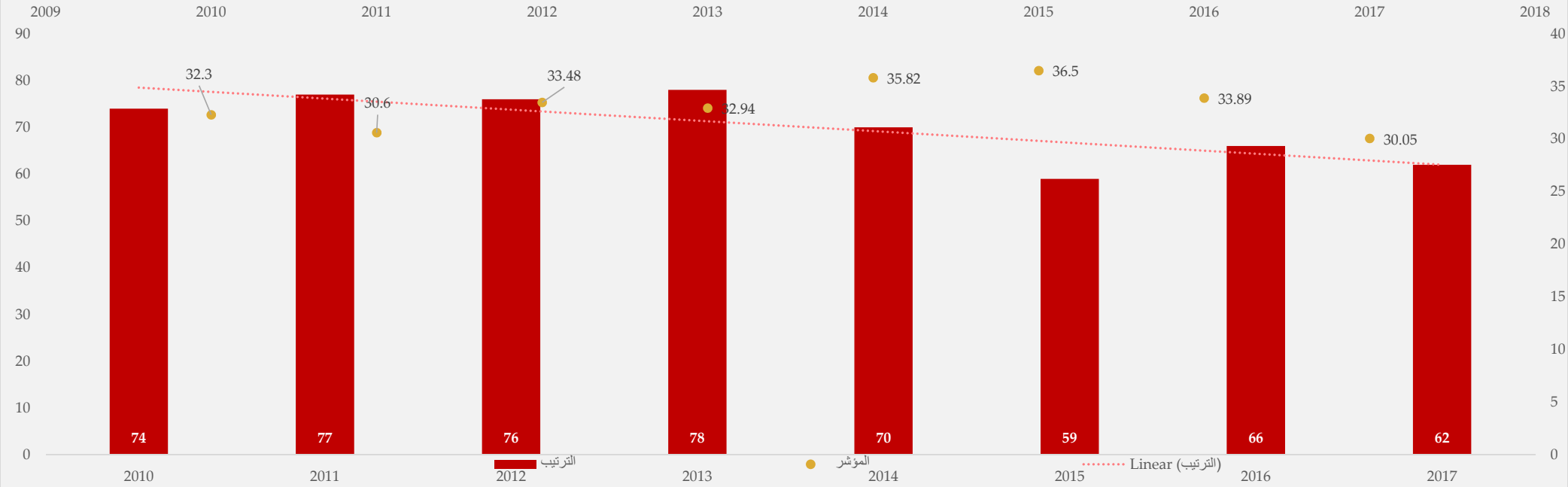
اجتماع فريق الخبراء حول تنفيذ جدول الاعمال 2030 : الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية، تونس 9 و 10 ماي 2018

تطور ترتيب تونس على مؤشر  
Doing Business 2018-2010



اجتماع فريق الخبراء حول تنفيذ جدول الاعمال 2030 : الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية، تونس 9 و 10 ماي 2018

## مؤشر التجديد العالمي 2017-2010



وتجدر الإشارة ان تونس غير مرتبة بمؤشرات تنافسية الاقتصاد الرقمي Digital Competiveness Index الذي يصدره سنويا IMD World Competitiveness Center وهي كذلك غير مرتبة بمؤشر التطور الرقمي او ما يعرف بـ Digital Evolution Index

اجتماع فريق الخبراء حول تنفيذ جدول الاعمال 2030 : الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية، تونس 9 و 10 ماي 2018

## ترتيب تونس والبلدان المنافسة على مؤشر الحرية الاقتصادية



اجتماع فريق الخبراء حول تنفيذ جدول الاعمال 2030 : الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية، تونس 9 و 10 ماي 2018



## الخلاصة: التحديات لتطوير السياسات الاستثمارية الوطنية ومراجعة منظومة التخطيط التنموي

- التحديات التي يتعين مواجهتها خلال السنوات القادمة هو مراجعة السياسات الوطنية وبناء التوافقات حول الإصلاحات التي يتعين إقرارها من خلال الحوار بين القطاع الخاص والعام ومشاركة كل أصحاب المصلحة
- ولن يكون ذلك ممكناً إلا في ظل التعافي التدريجي للاقتصاد الوطني واستعادة التوازنات على مستوى بيئة الاقتصاد الكلي التي تعتبر حاسمة في تحسين مؤشر تنافسية تونس بالإضافة إلى ضرورة بذل الجهود من أجل تطوير مناخ الأعمال بناء على الإطار القانوني والمؤسساتي الجديد لسياسة الاستثمار والذي من المتوقع ان يكون لتفعيله تداعيات إيجابية في هذا الاتجاه خلال السنوات القادمة.
- كما تبدو الحاجة ملحة لتحقيق الأهداف الواردة بوثيقة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي حول أولويات الإصلاح الاقتصادي و التقيد برزنامة تنفيذها وسبل رصد التقدم بشأنها وتقييمها نظراً للتداعيات الإيجابية المتوقعة حول تحسين الأداء الاقتصادي للدولة وللمؤسسات، هذا بالإضافة للمساعي الحثيثة لإعتماد الإستراتيجية الوطنية للصناعة للفترة المتبقية من المخطط 2018-2020 والتي من المتوقع ان تساهم في دعم تنافسية المؤسسات، وبالتالي تحسين ترتيب تونس على مستوى المؤشر العالمي للتنافسية وكل المؤشرات ذات العلاقة.
- نلاحظ أهمية دفع الاستثمار العمومي لتطوير البنى التحتية وضرورة مضاعفة الجهود في مجال الحوكمة للرفع من نجاعة المؤسسات وهما المستوى الأول من التحديات المطروحة امام الدولة التونسية بالإضافة لضرورة لتحسين بيئة الاقتصاد الكلي وهي على راس الاولويات.
- ومع الإقرار بما تحقق ببلادنا حول الجاهزية التكنولوجية، تشير التحاليل كذلك لأهمية دعم الراس المال البشري وهو المستوى الثالث المقترح لإقرار الإصلاحات الضرورية لدعم الاقتصاد الوطني حيث يمكن التشديد على أهمية العمل من أجل النهوض بالتجديد والابتكار وتطوير بيئة الأعمال بالإضافة للإصلاحات المقترحة بالنسبة لبيئة الاقتصاد الكلي، البنية الأساسية والمؤسسات الأولية المطلقة،
- في الحقيقة أي تقدم يمكن تحقيقه على هذا المستوى سيؤهل تونس لخوض غمار الإستعدادات للمخطط التنموي القادم 2020-2025 ويظل التحدي الأكبر هو الارتكاز على الخطة الأمامية 2030

# شكرا على حسن الإصغاء



اجتماع فريق الخبراء حول تنفيذ جدول الاعمال 2030 : الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية، تونس 9 و 10 ماي 2018